دور التكتل الاقليمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية الأعضاء

دراسة حالة المكسيك ضمن التكتل الاقليمي للنافتا

د. بوصبيع صالح رحيمة
جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي

أ. جامع عبد الله
جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للبحث في مدى أهمية التكتلات الاقليمية في جذب وتفعيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية الأعضاء فيها من خلال توضيح دور هذه التكتلات في ذلك وتبيين مدى تنامي الاستثمارات الأجنبية المباشرة اثر انضمام الدول لتكتلات اقليمية متخذين في ذلك حالة المكسيك الدولة العضو في اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية "النافتا" كحالة للدراسة، مستخدمين في ذلك المنهج التحليلي والمنهج الوصفي، ومعتمدين على بيانات إحصائية من مصادر وهيئات مختلفة رسمية ودولية لنخلص إلى أن التكتلات الاقتصادية وما تحمله من مبادئ وأهداف ساهمت في تحسين البيئة الاستثمارية للمكسيك وساعدت الاستثمارات الأجنبية الوافدة اليها على زيادة قدرتها التنافسية من خلال استطاعتها اختراق اسواق الدول الأعضاء في التكتل مستفيدة بذلك من المزايا الجمركية والضريبية للتكتل.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية، التكتلات، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المكسيك...

Abstract

This study search in the importance of the regional integrations in attracting and activating foreign direct investment in developing countries which are members in these integrations. And indicating the rising of foreign direct investments as a result of joining to regional integrations. We take the case of Mexico as a member in North American Free Trade Agreement (NAFTA), using analytical and descriptive approaches, depending on statistics from several official international organizations.

As a result we find that: economic integrations and there principals and goals contribute in the improvement of Mexican investment climate, and it help to increase the competitiveness of the incoming foreign direct investments. These as a result of increasing of its penetration capability to other members' markets, as benefits of integration's tariff and fiscal advantages.

Key words: North American Free Trade Agreement, economic integrations, foreign direct investments, Mexico.

مقدمة:

باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها لما له من قدرة بالغة في التأثير على جانبي العرض والطلب الكلي وما ينجم عنها من زيادة للناتج الوطني الحقيقي فضلا عن موازنة الميزان التجاري وزيادة الرصيد من العملات الأجنبية.... بالتالي فنجاح أية دولة خصوصاً النامية منها في تحقيق تنميتها يتوقف على مدى قدرتها على خلق واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة معدلاته، ونظراً لتزايد التوجه نحو التكتل والتأقلم خلال العقود القليلة الماضية على المستوى الدولي، من خلال تزايد سعي الدول للانضمام للتكتلات الاقتصادية، وجب الاشارة لمدى مساهمة هذه الأخيرة في مساعدة الدول المنضمة لها خصوصا الدول النامية منها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وباعتبار المكسيك حالياً من بين الدول النامية الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة المنطوية ضمن التكتل الاقليمي للنافتا منذ1995 ارتأينا دراسة مدى استفادتها من عضويتها في النافتا كتكتل اقليمي في مساعدتها على جذب وتفعيل الاستثمارات الأجنبية الواردة اليها، من خلال توضيح دور النافتا في ذلك، كمحاولة للاجابة على التساؤل التالي:

كيف يساهم التكتل الاقتصادي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

أولا: الاطار التنظيمي للنافتا ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يؤثر التكتل الاقتصادي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، لتفضيل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة لتجنب التعريفة الخارجية المشتركة، وهو ما يزيد الاستثمارات في الأسواق المتكتلة، حيث تبحث الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل وكذلك الأسواق التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يجعلها تفضل الاستثمار داخل نطاق التكتل، حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة واتساع السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الاستثمارات والمناخ الملائم[i].

ورغم أن اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية "النافتا" ليست سوقا مشتركة ألا أننا نجدها تطبق مبادئ التسوية الوطنية أو المعالجة حسب مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يخص الاستثمار المباشر مثل الخدمات المالية، كما نجد الأحكام المتعلقة بالاستثمار قريبة جداً من مشروع الاتفاقية المتعددة حول الاستثمار التي تم التفاوض حولها على مستوى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE قبل فشلها النهائي سنة 1988 من جهة أخرى وتحت ضغط الكونجرس الأمريكي، تم التفاوض بشأن اتفاقيتين موازيتين سنة 1993 بند اجتماعي وأخر بيئي، ويقوم التصور الأمريكي في مجال السياسات الجهوية المختلف عن التوجه التكاملي أو الفيديرالي الأوروبي على اعادة تكييف قواعد تسيير المنظمة العالمية للتجارة، حيث أن هيكل النافتا ونصوصها واجراءاتها مستلهمة بشكل كبير من قوانين المنظمة ويتم ضبط الكل في إطار إجراء لفض النزاعات داخل المنظمة والمسيرة بنفس طريقة المنظمة العالمية للتجارة [ii]، وحتى يحقق هذا التكتل أهدافه وضعت الدول الثلاث الخطوط العريضة للاتفاقية كمبادئ للحفاظ على حقوق كل دولة وتحقيق ما يصبو له التكتل متمثلة في:

- ازالة القيود المفروضة على الاستثمار، وتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة، حيث يتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق؛
- ازالة متطلبات الاداء كالحفاظ على مستويات التصدير وتحقيق التوزان التجاري[iii]؛
- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات؛
- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر عاما تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول الثلاث؛
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل؛
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة، باستثناء قطاع البترول في المكسيك والصناعة الثقافية في كندا، والخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- العمل على وجوب احترام اتفاقيات الملكية؛
- يمكن لأية دولة الانسحاب من الاتفاق شريطة أن تعلن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية قبل التاريخ المعلن لذلك بستة أشهر؛
- السماح بانضمام أعضاء آخرين؛
- العودة إلى أي قيد من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية لدول معينة لبعض الصعوبات نتيجة فتح السوق؛
- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم؛
- استفادة الهجرة أو حرية الحركة للأفراد باستثناء بعض النوعيات من العمال؛
- تحديد إجراءات ووضع آلية عادلة وشفافة لتسوية النزاعات خاصة في مجالات المنشأ والإغراق والنواحي البيئية؛

– إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة [iv].

ومن أهم الأهداف التي يسعى هذا التكتل إلى تحقيقها هي إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على السلع وفق خطة زمنية متدرجة، حيث بلغت نسبة ما تم الغاءه فوراً 65% من الرسوم على السلع المتداولة، كما كان من المقرر إلغاء الجمارك المفروضة على 15% من السلع خلال الأعوام التالية للاتفاقية، ومن ثم إلغاء جميع الحواجز الجمركية مع حلول عام 2009، غير أن هناك بعض الاستثناءات المهمة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية[v]، ويسعى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية "النافتا" إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل من أهمهما:

- ✓ زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل للدول الأعضاء؛
- ✓ إلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الاعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء؛
- ✓ زيادة الاستثمارات الامريكية والكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية؛
- ✓ علاج مشكلات البطالة في الدول أطراف التكتل، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين؛
- ✓ تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي، القائم على مزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة؛
- ✓ زيادة القدرة لدول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات الأخرى، وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والتي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم؛
- ✓ محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الامريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي، وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوربا وآسيا[vi]؛
- ✓ اتباع أساليب فعالة لتنفيذ الاتفاقية وحل المنازعات؛
- ✓ تقليص الأعباء الإدارية على المصدرين والمستوردين والمنتجين الذين يقومون بالتبادل في الإقليم[vii].

ثانياً: القطاعات والمجالات التي تسري عليها اتفاقية النافتا:

يشمل التعاون الاقتصادي في تكتل أمريكا الشمالية النافتا، على عدة قطاعات ومجالات من أهمها [viii]:

1. **قطاع تجارة السلع:** ويشمل تخفيض التعريفة الجمركية والتخلص من القيود الكمية بشكل مرحلي، لحوالي تسعة آلاف سلعة على مدى 15 عاما، ومن أهم السلع التي تشملها اتفاقية نافتا هي السيارات، حيث يتم إلغاء التعريفات على السيارات بعد 8 سنوات من توقيع الاتفاقية عام 1994 على أن تراعى ضرورة التصنيع المحلي بنسبة 62,2 % من مكونات السيارات حتى يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية بالنسبة حصة المكسيك في الواردات من السيارات، ويتم رفع القيود المفروضة على الشاحنات في الدول الأعضاء أمام شريكتها، مع دخول صفقات المشتريات الحكومية الرئيسية، إلى جانب إلغاء مرحلي على مدى عشر سنوات للقيود المكسيكية المفروضة على مشتريات صناعة الطاقة الحكومية بها، كما نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على قطاع المنسوجات على مدى عشرة أعوام من جانب الدول الثلاث وفي وقت واحد.
2. **قطاع الزراعة:** يتم إزالة جل الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية بصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة 6 % على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضروات، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور 15 عام، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فإن العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية النافتا المبرمة سنة 1989.
3. **قطاع الخدمات والخدمات المصرفية:** تتضمن الاتفاقية تحرير تجارة الخدمات، لامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية مزايا تنافسية في هذا المجال، وهو ما يضمن تدفق الاستثمارات الامريكية عبر التكتل الاقتصادي وحصوله على حقوق المواطنة الاقتصادية، مع وجوب فتح قطاع مصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية على المكسيك إلى أن تزال كافة القيود والحواجز بحلول عام 2007.
4. **قطاع النقل:** تسعى الاتفاقية للارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبور البري عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى مستوى مثيله القائم بين كندا وأمريكا، ويقوم هذا الأمر على مرحلتين الأولى طبقت عام 1996، بالسماح للشاحنات بالعمل الحر في 5 ولايات حدودية، وفي عام

2000 كمرحلة ثانية يتم السماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا.

5. **مجالي الاستثمار والطاقة**: تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، إلا أنه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية بعد قيام المكسيك بفتح معظم قطاعات البروكيماويات وتوليد الكهرباء أمام الاستثمارات الأمريكية في مجال التنقيب عن البترول والغاز وإنتاجه وتكريره. كما تقرر أن تتم معاملة المستثمرين الاجانب نفس المعاملة التي تتم مع المستثمرين المحليين، مع بعض الاستثناءات وخلال فترات مرحلية متباينة.
6. **في مجالي البيئة والعمالة**(★): تم إنشاء وكالة في كندا للتقصي والتحقيق في الانتهاكات البيئية في أي من الدول الثلاث، على أن يتم فرض غرامات أو عقوبات تجارية على الدولة التي تفشل في تطبيق قوانينها البيئية ووضعها موضع التنفيذ، وتعتبر اتفاقية البيئة من الاتفاقيات الأكثر صعوبة في التنفيذ، والسبب في ذلك هو التخوف من استغلال بعض المنشأة من خارج دول النافتا للوضع الاستثماري في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي 90 مليون دولار على مدى 18 شهراً الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا.

ثالثاً: أهم الأنشطة الاستثمارية في المكسيك:

على مدى العقدين الماضيين، أصبحت المكسيك شديدة التكامل على المستوى العالمي من خلال التجارة والقنوات المالية. فقد تم زيادة الاندماج، ودعم الإنتاجية والنمو، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية[ix]، فانضمام المكسيك للنافتا أزال لها وعلى مراحل حواجز كثيرة أمام التجارة، كالحصص الاستيرادية، وخفض القيود على الاستثمار عبر الحدود بين الدول الثلاثة، حيث أصبحت المكسيك بالفعل ثالث أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة بعد كندا والصين، حيث كان الأثر الرئيسي لنافتا على التجارة ما بين الولايات والمكسيك، لأن كندا لم تكسب إلا القليل من المزيد من فتح التجارة مع المكسيك، فقد انضمت فقط إلى مفاوضات نافتا لتضمن حماية مصالحها [x]، وعليه نتيجة لاتفاق النافتا تم فتح الأسواق المكسيكية والكندية أمام الصادرات الأمريكية حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي يسهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك خاصة من السيارات، حيث يشهد السوق المكسيكي للسيارات أعلى معدلات نمو في العالم إضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية، كما أن المنتجات الأمريكية اكتسبت المزيد من القدرات التنافسية لاستفادتها من انخفاض متوسط الأجور بالمكسيك بالمقارنة بالولايات المتحدة، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6% سنوياً إلى حوالي ضعف نمو الإنتاجية للعامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات الأمريكية المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى[xi].

كما استطاع المكسيك الخروج من أزماته المتعاقبة بفضل اعتماده على القطاع الصناعي الذي يرتكز بالدرجة الأولى على صناعات *Maquiladora*(★) وهو قطاع صناعي ينشط فيه عدد كبير من أشهر مجموعات الصناعية*PEMEX* رابع منتج عالمي للبترول و*CEMEX* ثلث منتج عالمي للإسمنت و*BIMBO* أول مجموعات عالمية للمخابز الصناعية أهم المتعاملين معها: الولايات المتحدة الأمريكية (حوالي 90%) أمريكا الوسطى والجنوبية (6%) الاتحاد الأوروبي 4 % [xii]، ويعتبر الاقتصاد المكسيكي ثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، بالرغم من تأثره بالأزمة النفطية خلال الفترة1981-1982 اثر تراجع أسعار النفط، وما كان له تأثير سلبي على مدفوعات الديون الخارجية وانخفاض قيمة العملة«البيزو»، إلى جانب تضرر العديد من الصناعات خاصة صناعة الصلب[xiii].

وتشمل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في المكسيك: صناعة المعادن والتعدين والمعادن، والمعادن غير الحديدية والزراعة والسياحة، حيث تتمثل المنتجات الصناعية في المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمواد الكيميائية، والحديد والصلب والبترول والتعدين، والمنسوجات، والملابس، والآلات، والسلع الاستهلاكية[xiv]، وتتنوع صناعة هذا البلد ما بين صناعة السيارات، الطائرات، الصناعة البيتروكيمياوية، الاسمنت والبناء، الملابس والمنتوجات الغذائية، كما تحتل المحاصيل الزراعية حوالي 1/8من مساحة المكسيك، ويعتبر هذا البلد من أحد البلدان التي تحتل المرتبة الأولى عالمياً في زراعة :الأفوكادو، البصل، الليمون، بذور عباد الشمس، الفواكه الجافة، البرتقال، الذرة، قصب السكر، البن، القطن[xv].

وتعد الصناعة القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد إذ تساهم صناعة المكسيك بـــ 33.3 % من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2010. وتعتبر صناعة السيارات أهم صناعة في القطاع الصناعي حيث تشمل هذه الصناعة العديد من علامات السيارات الكبرى كجنرال موتورز وفورد وكرايسلر، بي ام دبليو وتويوتا وهوندا وفولكس واجن ومرسيدس بنز، كما تعتبر صناعة الإلكترونيات واحدة من أسرع القطاعات نمواً في

المكسيك التي أصبحت ثاني أكبر مورد للإلكترونيات في الولايات المتحدة بعد الصين عام 2007، كما أصبحت المكسيك أكبر منتجي أجهزة التلفزيون قبل الصين وكوريا الجنوبية، وأكبر منتج للهواتف الذكية في العالم أيضاً[xvi].

من جانب أخر ولأن قطاع الصناعة في المكسيك يستفيد من نظام ضريبي جد مغر (ما يسمح للمصدر استيراد المواد التي يحتاجها في صناعته دون دفع أية رسوم)، جلب العديد من المؤسسات العالمية للاستثمار في المكسيك من أجل التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحكم الحدود التي تفصل بينهما، والتي تمثل موقعا هاماً لدخول البضائع المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما يضمن حصة كبيرة للخزينة المكسيكية كإيرادات، وتعتبر أغلب القطاعات التي تحتل النسبة الكبيرة في تمويل الصادرات المكسيكية من قطاع «*Maquiladora*» الذي يتميز بيد عاملة رخيصة ذات دخل ضعيف[xvii].

ففي سنة 2012 جاء ما يقرب من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمكسيك من الولايات المتحدة، ومعظمها في صناعة السيارات. و11% أخرى من إسبانيا، معظمها استثمارات مصرفية واستثمارات ذات الصلة بالسياحة، أما من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فقد كانت الولايات المتحدة هي الوجهة الأولى بنسبة 46.2% تليها البرازيل بنسبة 15.5%[xviii]، وفي الربع الأول من عام 2014، جاء الاستثمار الأجنبي المباشر أساساً من الولايات المتحدة بنسبة 47% واسبانيا 34%، هولندا 7%، ألمانيا 4%، واليابان 4%، حيث نما الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية في المكسيك من عام 2000 حتى عام 2013، ليصل 160.6 مليار دولار، تركز بشكل كبير في الصناعات التحويلية والقطاعات المالية[xix]، والجدول الموالي يبرز أهم القطاعات المستثمر فيها من قبل الأجانب في المكسيك لسنة 2016:

الجدول رقم (01): القطاعات الرئيسية المستثمر فيها في المكسيك لسنة 2016 (%)

القطاعات الرئيسية المستثمر فيها	النسبة
الصناعة التحويلية	61.3
الخدمات المالية	9.6
المواصلات	5.9
تعدين	4.7
كهرباء	4.3

المصدر:

https://en.portal.santandertrade.com/establish-overseas/mexico/foreign-investment#(02-05-2017)

والشكل الموالي يبرز أهم الدول الأم للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المكسيك خلال الفترة 2000-2013 والأهمية النسبية التي تحوزها الولايات المتحدة الأمريكية:

الشكل رقم (01): مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المنشأ لرأس المال خلال الفترة 2000-2013 بالمليار دولار

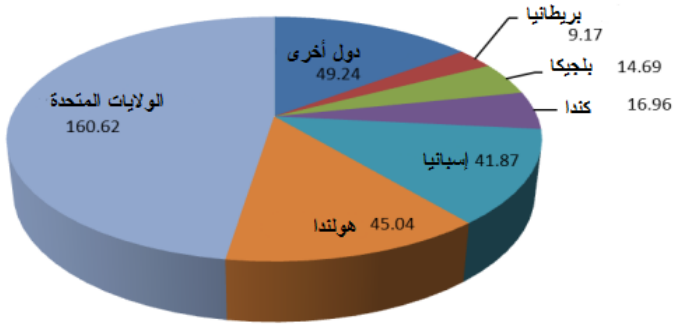

Source: U. S embassy, **forign direct investment**, *Op.cit*,p1.

وبعد مرور 22 عاما على دخول اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» حيز النفاذ أصبح اقتصاد المكسيك متزايد نحو الصناعات التحويلية كما أصبحت المكسيك ثاني أكبر سوق للولايات المتحدة وثالث أكبر مصدر لها عام 2014، حيث تجاوزت التجارة البينية في السلع والخدمات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك 590 مليار دولار وأصبحت الولايات المتحدة سنة 2015 شريك في الصادرات المكسيكية بنسبة 81.1% أما الواردات لنفس السنة فقد كانت موزعة على الشركاء حسب النسب التالية: الولايات المتحدة 47.3%، والصين 17.7%، اليابان 4.4%[xx].

رابعاً: مصادر الاستثمارات الأجنبية الواردة للمكسيك وتناميها:

كانت المكسيك وخصوصاً الولايات الشمالية لها تبدو أقل جذباً للاستثمار الخارجي، حيث كانت أجور العمال أعلى بثلاث مرات من ولايات الجنوب والازدحام والتلوث الخانق والمزمن.... إلا أن الطرق المتجهة إلى الجنوب في حالة مزرية والبنى التحتية هي الأخرى في حالة أكثر سوءاً، حيث قدر حينها البنك الدولي أن المكسيك تحتاج إلى إنفاق 20 مليار دولار سنوياً على مدى عقد للتغلب على مشكلة عجز البنية التحتية، لكن مع انتقال الإنتاج إلى المكسيك انتقلت معه التكنولوجيا المتقدمة مما طور القاعدة التكنولوجية وحسن البيئة التقنية وحافظ على حقوق الملكية الفكرية، ما ساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية للمكسيك بشكل ملموس من سنة 1991إلى 1993 ثم تضاعف خلال عام 1994 إلى 8 مليار دولار، خاصة الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي وغيره من المجالات، ما زاد من معدلات النمو الاقتصادي وعمل على امتصاص البطالة المكسيكية وزيادة فرص التوظيف في القطاع الصناعي بمقدار 20 ألف وظيفة[xxi]، حيث كانت إيرادات التدفقات الاستثمارية الأجنبية في المكسيك ضعيفة سنوات السبعينات والثمانينات وهذا راجع لعدم استقرار الاقتصاد آنذاك وتعرضه لعدة أزمات، ابتداء من سنوات التسعينات بدأت هذه الإيرادات في الارتفاع، حيث بلغ أقصاها في حدود 29.431 مليون دولار سنة2006 حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير في تطوير الاقتصاد المكسيكي وجعله يحتل مراكز هامة في العالم في مختلف المجالات [xxii]، والجدول الموالي يبرز نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك من اهم المصادر وحصة الولايات المتحدة الأمريكية من اجمالي التدفقات:

الجدول رقم (02): أهم مصادر تدفقات الاستثمارات للمكسيك (%)

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الولايات المتحدة الأمريكية	36.38	52.79	63.81	42.16	40.64	45.34	27.06	50.99	55
إسبانيا	33.11	5.42	8.29	19.57	19.26	16.91	7.32	1.59	12
هولندا	14.06	11.23	14.28	16.15	6.48	غ م	غ م	غ م	10
كندا	2.34	2	2.77	1.33	11.20	10.16	5.73	3.60	4
المملكة المتحدة	1.23	6.01	6.48	2.13	4.66	2.18	2.63	3.08	4

المصدر: حسابات الباحثين اعتمادا على:

https://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2014/227210.htm (2017-05-02)

https://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2013/204693.htm (2017-05-02)

https://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2010/138112.htm (2017-05-02)

أوضح الجدول السابق أهمية ووزن التدفقات الاستثمارية ذات المنشأ الأمريكي في اجمالي التدفقات الواردة للمكسيك التي جاوزت قيمتها 50% من اجمالي التدفقات ابتداء في بعض السنوات كسنة 2006 و2005 ورغم انخفاض نسبة الولايات المتحدة الأمريكية من اجمالي الاستثمارات في المكسيك في السنوات من 2007 حتى 2010 إلا أنها لم تفقد قيمتها مقارنة بباقي الدول وحافظت على صدارة نسبتها من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بباقي الدول.

إذ لعبت النافتا دور الحافز على استثمار أعمق وأوسع في المكسيك بسبب انخفاض أجور العمال فيها إضافة إلى إلغاء قوانين الاكتفاء المحلي المكسيكية، والسماح للشركات الأمريكية بالاستثمار في المكسيك، مع معاملتها نفس المعاملة التي تلقاها الشركات المكسيكية، بعد موافقة المكسيك على إلغاء شروط التصدير التي ترغم الشركات على التصدير كشرط للسماح لها بالاستثمار [xxiii]، فاتفاقية النافتا تضمنت فصلاً مستقلاً عن الاستثمار لتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى ذلك، فقواعد المنشأ تحدد الحد الأدنى الإقليمي من المكونات الواجب توافره في السلعة لكي تستفيد من حالات الأفضلية التي جرى التفاوض عليها وتضمنتها الاتفاقية، وهذا ما كان بمثابة المحفز لرأس المال من خارج أمريكا الشمالية للاستقرار في المكسيك كي يحظى بأفضلية الدخول إلى سوق أمريكا الشمالية[xxiv]، وعليه بدأ الانتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ ارتفعت تدفقات استثمارات أسيوية مهمة إلى المكسيك بغرض النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة[xxv].

ويبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الأمريكية في المكسيك 101 مليار دولار، في حين بلغ الاستثمار المكسيكي في الولايات المتحدة 17.6 مليار دولار، حيث نما الاستثمار الأمريكي في المكسيك بنسبة أكثر من 35% في السنوات القليلة الماضية[xxvi].

هذا وقد بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) للولايات المتحدة في المكسيك عام 2014 ما قيمته 107.8 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 5.3% عن عام 2013. ويتمثل الاستثمار الأمريكي المباشر في المكسيك في الشركات غير المصرفية القابضة، والتصنيع، والتمويل / التأمين أما الاستثمار الأجنبي المباشر للمكسيك في الولايات المتحدة كان بمقدار 17.7 مليار دولار عام 2014، بزيادة 4.0% عن عام 2013 ويتمثل الاستثمار المكسيكي في الولايات المتحدة في التصنيع، وتجارة الجملة، ومؤسسات الإيداع، هذا وكانت مبيعات الخدمات للشركات التابعة في

ملكيتها للولايات المتحدة في المكسيك بقيمة 43.4 مليار دولار عام 2013، في حين كانت مبيعات الخدمات في الولايات المتحدة من قبل الشركات المملوكة للمكسيك بمقدار 7.5 مليار دولار[xxvii].

كما عززت عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك ثقة المستثمرين الاجانب في مستقبل البلاد وتطورها الاقتصادي، خاصة بعد دعم الاصلاحات في سياسات السوق وفي قطاعات معينة كالسيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها [xxviii]، فقربها من الولايات المتحدة واستقرار الاقتصاد الكلي جعل المكسيك موقعاً جذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، خصوصاً مع تبنيها لمزيد من الإصلاحات لتحسين المنافسة، وأنظمة العمل، التي تم وضعها، فأصبحت المكسيك في المرتبة 10 من بين أكبر 20 اقتصاد مستقبل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ووفقاً لبنك المكسيك عام 2013، تلقت المكسيك ما مجموعه 351.9 مليار دولار كاستثمار أجنبي مباشر، من هذا المجموع، تم توجيه 73.8% لقطاع الصناعة التحويلية، 7.9% في مجال التعدين، و4.9% لتجارة التجزئة، والباقي للقطاعات الأخرى [xxix]، ويبين الجدول الموالي تقلبات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة للمكسيك بين سنتي 2006-2017:

الجدول رقم (03): اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والوارد للمكسيك بالمليار دولار

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	(*)2016	2017
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	21.11	32.4	29.08	17.9	26.43	23.65	20.5	46.9	26.9	32.1	28.7	32.3
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	5.76	8.26	1.16	9.60	15.05	12.64	22.5	13.1	7.5	12.1	6.3	6.6
صافي الاستثمار المباشر	14.3	21.5	25.1	7.0	7.5	10.9	1.9-	33.8	19.5	19.9	22.4	25.7

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

- *International Monetary Fund, **Mexico 2011 Article IV Consultation**, IMF Country Report No. 11/250, International Monetary Fund Washington, D.C, July 2011, p33.*

International Monetary Fund, MEXICO 2016 ARTICLE IV CONSULTATION, IMF Country Report No. 16/359, Washington, D.C, November 2016, p44.

- *International Monetary Fund, MEXICO REVIEW UNDER THE FLEXIBLE CREDIT LINE ARRANGEMENT, IMF Country Report No. 13/335, Washington, D.C, November 2013, p15.*
- *http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx, 15-01-2017.*
- *http://www.imf.org/external/datamapper/DirectIn@CF/MEX, 15-01-2017.*

يوضح الجدول السابق مدى اضطراد تنامي الاستثمارات الأجنبية في المكسيك بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة إذ من الملاحظ أن المكسيك قد حققت سنة 2010 انتعاشاً ملحوظاً سواء على مستوى التدفقات الاستثمارية الواردة أو على مستوى التدفقات الصادرة بعد معاناتها من جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية حيث بلغت التدفقات الاستثمارية الواردة قيمة 26.43 مليار دولار سنة 2010 مرتفعة عن السنة السابقة بقيمة 8.53 مليار دولار أما التدفقات الصادرة فبلغت قيمة 15.05 مليار دولار مرتفعة عن السنة السابقة بقيمة 5.9 مليار دولار وهو ما يؤشر على بدء تعافي الاقتصاد المكسيكي من تداعيات الأزمة العالمية، مع حفاظها على مستوى استثمار وارد مرتفع كما يؤكد الشكل الموالي ما تم طرحه سابقاً إذ يوضح الشكل استمرار التدفقات الاستثمارية وتناميها بعد الانخفاض الحاصل في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2008 و سنة 2009 مقارنة بباقي السنوات:

الشكل رقم (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2015 بالمليون دولار

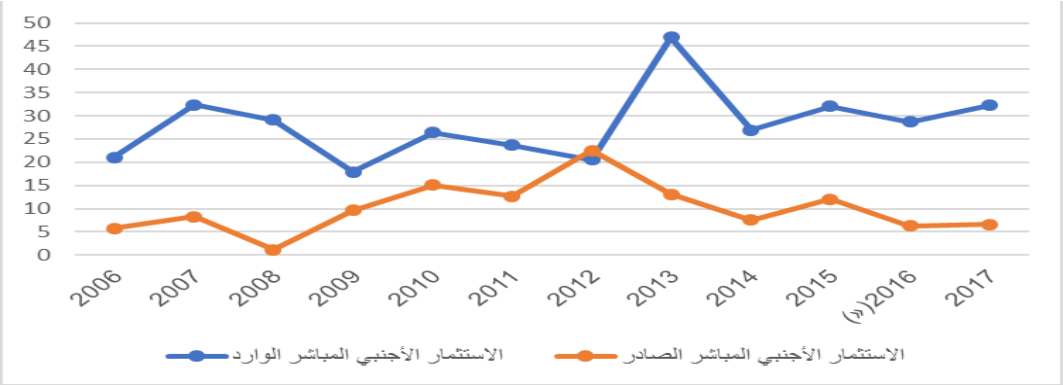

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

خامساً: انعكاس تنامي الاستثمارات المكسيكية في ظل النافتا على الميزان التجاري :

لقد كانت فترة التسعينات فترة التحول الاقتصادي الكبير في المكسيك، وتجلى ذلك في برامج التصحيح الهيكلي الذي خضع لها هذا البلد، وما نتج عنها من تحرر أكثر في السياسة المالية وخوصصة الاقتصاد بشكل عام [xxx]، فظهر انخفاض التركيز في الصادرات المكسيكية كنمط واضح، حيث تحولت المكسيك من دولة مصدرة للنفط في الغالب إلى مصدر رئيسي للسلع الصناعات التحويلية، ودولة أكثر انفتاحا أمام التجارة[xxxi]، فأصبح بذلك هيكل الصادرات المكسيكية متشكلا من السلع المصنعة والنفط والمنتجات النفطية، والفضة، والفواكه والخضروات والبن والقطن أما هيكل الواردات فيتشكل من آلات تشغيل المعادن، ومنتجات مصنعة، الصلب والآلات الزراعية والمعدات الكهربائية وقطع غيار السيارات لتجميع وإصلاح والطائرات وقطع غيار الطائرات[xxxii].

كما عزز انضمام المكسيك للنافتا عام 1994 كثيراً انفتاحها، خاصة على السوق الأمريكية، حيث ارتفع إجمالي الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 30% عام 1980 إلى نحو 60% عام 2009 أين أصبحت المكسيك اقتصاد مفتوح مع سلة صادرات متنوعة.

ومع ذلك، فإن صادرات المكسيك تتركز بشكل كبير في سوق الولايات المتحدة التي تمتص 80% من صادرات المكسيك. فقد حققت المكسيك تقدماً كبيراً في زيادة وجودها في السوق الأمريكية، حيث نمت حصتها من السوق بشكل مطرد بين عامي 1980 و2000، من أقل من 4 % من واردات الولايات المتحدة غير النفطية في عام 1980 إلى نحو 12 % في عام 2000 [xxxiii]، فضلاً عن كون المكسيك ثاني أكبر مورد للولايات المتحدة من النفط عام 2010، مباشرة بعد كندا وقبل المملكة العربية السعودية. كما تقدم الولايات المتحدة ما يصل إلى 50% من جميع مدخلات التصنيع وتجميع الشركات في المكسيك، والذي يترجم إلى أكثر من 41 مليار دولار كمبيعات سنوياً، فضلاً عن أن واردات المكسيك الزراعية من الولايات المتحدة كانت 72 % قبل نافتا لتبلغ عام 2010 ما قيمته 79.3%[xxxiv].

حيث شكلت التجارة مع الولايات المتحدة وكندا في ظل النافتا ما يقرب من 50% من صادرات المكسيك و45% من وارداتها وخلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2010، كان لدى الولايات المتحدة 46 مليار دولار عجز الميزان التجاري مع المكسيك [xxxv]، فالولايات المتحدة هي أكبر شريك تجاري للمكسيك تستورد أكثر من 80% من الصادرات المكسيكية خلال عام 2010 وتعتبر المكسيك ثالث أكبر شريك تجاري الولايات المتحدة بعد الصين وكندا حيث وصلت قيمة البضائع التجارية المستوردة 362 مليار دولار عام 2010 وبلغت عام 2009 قيمة 278 مليار دولار، في حين تصدر الولايات المتحدة الأمريكية للمكسيك ما قيمته 163.3 مليار دولار من البضائع عام 2010، بزيادة 26.7% عن عام 2009 وبنسبة 8% عن عام 2008، أما الواردات الأمريكية من البضائع المكسيكية كانت 229.6 مليار دولار عام 2010، بزيادة 0.4% عن عام 2009، وبانخفاض 6.3% عن عام 2008. أي تقريبا نصف إجمالي الواردات المكسيكية (48.01%) تأتي من الولايات المتحدة تبلغ قيمتها 145 مليار دولار. وعليه ومنذ تنفيذ اتفاقية نافتا عام 1994، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك بنسبة 221.2% والصادرات المكسيكية إلى الولايات المتحدة نمت بنسبة 364% كما نمت الصادرات المكسيكية إلى كندا 641.1%[xxxvi].

والشكل الموالي يبرز حجم التعاملات التجارية بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من 2000-2014:

الشكل رقم (03): اجمالي المعاملات التجارية السلعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك خلال الفترة 2000-2014

بالمليون دولار أمريكي

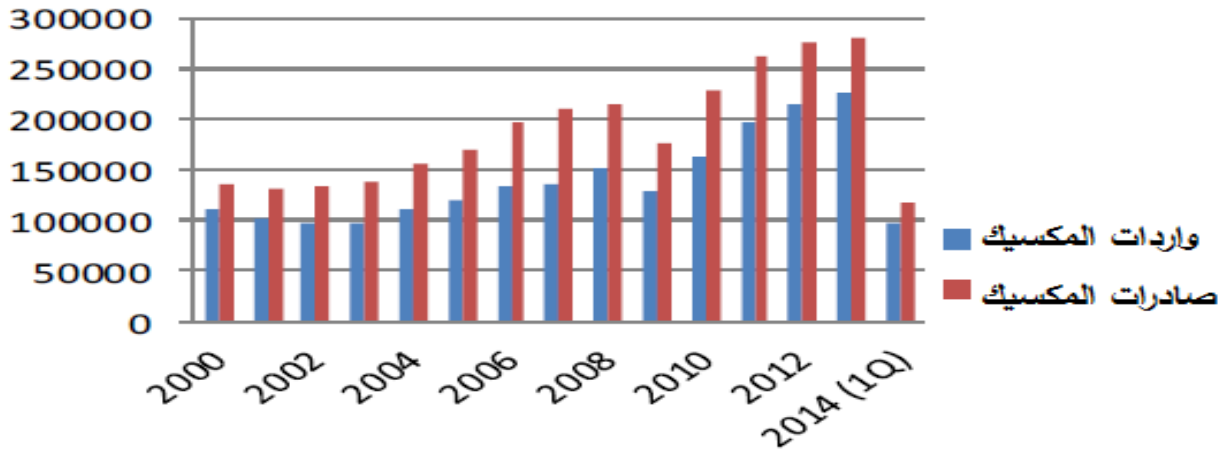

Source : U.S. Embassy, SNAPSHOT U.S. - Mexico Bilateral TRADE, Op.Cit, p1.

يبين الشكل السابق درجة التعامل التجاري السلعي العميق بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية حيث يبرز درجة الاعتماد الكبيرة للمكسيك على السوق الأمريكية في تسويق منتجاتها اذ تحقق المكسيك في علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة فائضاً في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مستمر رغم تذبذب قيمه خلال الفترة 2000-2014.

وكما أسلفنا فقد نمت تجارة المكسيك مع الولايات المتحدة بشكل كبير منذ عام 1994 –عام تنفيذ نافتا–، أين كانت المكسيك تعاني عجزا تجاريا بلغ 1.3 مليار دولار مع الولايات المتحدة، ليتحول في السنوات اللاحقة، إلى الفائض بمقدار 84.8 مليار دولار حيث زادت الصادرات إلى الولايات المتحدة أكثر من ارتفاع الواردات، كما بلغت واردات الولايات المتحدة من المكسيك 216.3 مليار دولار عام 2008 في حين بلغت الصادرات الى المكسيك 131.5 مليار دولار[xxxvii]

ويتضح تنامي التكامل بين الاقتصاد المكسيكي واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص من خلال تكوين التجارة فالحركة المشتركة الأكثر وثاقة للواردات والصادرات تعكس الأهمية المتزايدة لنشاط الماقيلا «*Maquila*» وتراجع ثقل الصادرات البترولية في تجارة المكسيك الدولية حيث مثلت الصادرات البترولية حوالي 60% من إجمالي الصادرات في عام1980، و25% في عام1990، و7% في عام 1999أما حصة صادرات الماقيلا، في المقابل، فلقد ارتفعت من 15% في عام 1980 إلى 34% في عام1991 ، و47% في عام1999[xxxviii].

خاتمة:

قلة من الدول التي لديها تاريخ اقتصادي مضطرب كالمكسيك، فخلال ثمانينات القرن الماضي كانت البلاد أكبر مدين في العالم إذ أعلنت عام 1982 التوقف عن سداد الديون الخارجية، كما أصيبت في التسعينات بأزمة العملة اضافة الى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008. فرغم مرور المكسيك بهذه الفترات المضطربة جدا من الصعود والهبوط إلا أنها حققت نتائج لافتة في مجال التنمية الاقتصادية، فأصبح اقتصادها الحادي عشر عالمياً من حيث الناتج الوطني الاجمالي، كما تعد المكسيك بلد صناعي وذات دخل فردي اعلى من المتوسط، وذلك جراء ارتبط اقتصادها بقوة بشركائها في اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية النافتا التي ساهمت من خلال مبادئها وأهدافها على زيادة استقبال المكسيك للاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل تخفيض الضرائب والرسوم والعوائق التجارية بين الدول الأعضاء اضافة الى ما ساهمت به الاتفاقية من تحسين البيئة الاستثمارية في المكسيك ما شجع المستثمرين على الاستثمار في المكسيك نظراً لزيادة قدرتها التنافسية من خلال استطاعتها اختراق اسواق الدول الأعضاء في التكتل مستفيدة بذلك من المزايا الجمركية والضريبية واستغلالا لما تحققه هذه الأوضاع من عوائد مجزية لهم.

قائمة المراجع:

1. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
2. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجيد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
3. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
4. كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
5. مورد خاي كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.
6. خاطر أسمهان ،**دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر ،دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2013/2012.
7. قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب المكسيك– تونس – السنغال**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009.
8. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة – دراسة تجارب مختلفة –**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006.
9. محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2001.

10. منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية "دراسة نظرية تحليلية"**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006/2005.

11. الفريدو كويفاس، اليخاندرو ورنر، تجربة المكسيك مع نظام الصرف المرن، صندوق النقد العربي "معهد السياسات الاقتصادية"، **ندوة التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 16-17 ديسمبر 2002.

12. International Monetary Fund, **MEXICO 2012 ARTICLE IV CONSULTATION**, IMF Country Report No. 12/317, *Washington, D.C, November 2012*.
13. International Monetary Fund, **MEXICO 2011 ARTICLE IV CONSULTATION**, IMF Country Report No. 11/249, Washington, D.C, August 2011.
14. *International Monetary Fund, **Mexico 2011 Article IV Consultation**, IMF Country Report No. 11/250, International Monetary Fund Washington, D.C, July 2011.*
15. International Monetary Fund, **MEXICO 2016 ARTICLE IV CONSULTATION**, **IMF Country Report No. 16/359**, Washington, D.C, November 2016.
16. U. S embassy, forign direct investment, mexico ranked 18th among largest worldwide FDI destinations, mexico city, July 2014.
17. U.S. Embassy, SNAPSHOT U.S. - Mexico Bilateral TRADE, Mexico City 5080.2000 Economic Section, March 2011.
18. M. Angeles Villarreal, NAFTA and the Mexican Economy, Congressional Research Service, 3June 2010.
19. *International Monetary Fund, MEXICO REVIEW UNDER THE FLEXIBLE CREDIT LINE ARRANGEMENT, IMF Country Report No. 13/335, Washington, D.C, November 2013.*
20. Valentina MILOSAVLJEVIĆ, FOREIGN TRADE AND ECONOMIC DEVELOPMENT OF MEXICO AFTER DEBT CRISIS, ANNALS OF THE UNIVERSITY OF ORADEA Fascicle of Management and Technological Engineering ISSUE #2, AUGUST 2014, http://www.imtuoradea.ro/auo.fmte/.
21. U S Department of state, U.S. Relations With Mexico, https://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/35749.htm , 01-01-2017.
22. office of the united states trade representative, U.S.-Mexico Trade Facts, https://ustr.gov/countries-regions/americas/mexico , 01-01-2017.
23. The World Factbook, *https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/mx.html , 01-01-2017.*
24. https://en.wikipedia.org/wiki/Mexico#cite_note-2282017-01-01
25. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83#.D8.A7.D9.84.D8.B9.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.A7.D8.AA_.D8.A7.D9.84.D8.AE.D8.A7.D8.B1.D8.AC.D9.8A.D8.A9 01-01-2017.
26. https://en.portal.santandertrade.com/establish-overseas/mexico/foreign-investment# (02-05-2017).
27. https://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2014/227210.htm(2017-05-02)
28. https://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2013/204693.htm(2017-05-02)
29. https://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2010/138112.htm(2017-05-02)
30. *http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx, 15-01-2017.*
http://www.imf.org/external/datamapper/DirectIn@CF/MEX, 15-01-2017.

---

[i] خاطر أسمهان ،**دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر ،دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2013/2012، ص ص 106_107.

[ii] – محمد عباس محرزي، **نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2005، ص34.

[iii] منور أوسرير، **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية "دراسة نظرية تحليلية"**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2006/2005، ص27.

[iv] – عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة – دراسة تجارب مختلفة –**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص61-62.

[v] – عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص109

[vi] – عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجيد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص ص 130-131.

[vii] – عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص65.

[viii] – من اعداد الباحثة اعتمادا على:

– عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 62–63.

– عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجيد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سبق ذكره، ص ص129–130.

★– عمد الرئيس كلينتون إلى عقد اتفاقيتين جانبيتين الأولى تخص البيئة والأخرى تخص التعاون العمالي وذلك لتهدئة المخاوف من حدوث آثار سلبية للنافتا على الاقتصاد الأمريكي في مجال البيئة والتوظيف.

[ix]- International Monetary Fund, **MEXICO 201 2 ARTICLE IV CONSULTATION**, IMF Country Report No. 12/249, Washington, D.C, August 2011, p 1.

[x]– كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص232.

[xi]– عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص73.

★– maquiladora أو الماقيلا Maquila هي عملية تصنيعية تعمل على تجميع أو تجهيز أو تصنيع المنتج النهائي من منتجات ومواد ومعدات مستوردة، معفاة من الرسوم والضرائب الجمركية، ثم تصدير المنتجات المصنعة وأحياناً إلى بلد المنشأ للمواد الخام.

[xii]– قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض مقارنة تجارب المكسيك– تونس – السنغال**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص95

[xiii]- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83#.D8.A7.D9.84.D8.B9.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.A7.D8.AA_.D8.A7.D9.84.D8.AE.D8.A7.D8.B1.D8.AC.D9.8A.D8.A9 01-01-2017

[xiv]- Valentina MILOSAVLJEVIĆ, FOREIGN TRADE AND ECONOMIC DEVELOPMENT OF MEXICO AFTER DEBT CRISIS, ANNALS OF THE UNIVERSITY OF ORADEA Fascicle of Management and Technological Engineering ISSUE #2, AUGUST 2014, http://www.imtuoradea.ro/auo.fmte/,., p72.

[xv]- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83#.D8.A7.D9.84.D8.B9.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.A7.D8.AA_.D8.A7.D9.84.D8.AE.D8.A7.D8.B1.D8.AC.D9.8A.D8.A9 01-01-2017

[xvi]- Valentina MILOSAVLJEVIĆ, *Op.cit.*, p72.

[xvii]– قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص ص 95–96.

[xviii]- International Monetary Fund, **MEXICO 201 2 ARTICLE IV CONSULTATION**, **IMF Country Report No. 12**/**31**, *Op.cit.*, p87.

[xix]- U. S embassy, forign direct investment, mexico ranked 18th among largest worldwide FDI destinations, mexico city, July 2014., p1.

[xx]- The World Factbook, *https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/mx.html , 01-01-2017.*

[xxi]– عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص70، 72.

[xxii]– قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص102.

[xxiii]– علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 440–441.

[xxiv]– الفريدو كويفاس، اليخاندرو ورنر، تجربة المكسيك مع نظام الصرف المرن، صندوق النقد العربي "معهد السياسات الاقتصادية"، **ندوة التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 16–17 ديسمبر 2002، ص131.

[xxv]– مورد خاي كريانين، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص184.

[xxvi]-U S Department of state, **U.S. Relations With Mexico**, https://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/35749.htm , 01-01-2017.

[xxvii]-office of the united states trade representative, **U.S.-Mexico Trade Facts**, https://ustr.gov/countries-regions/americas/mexico , 01-01-2017.

[xxviii]– عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مرجع سبق ذكره، ص132.

[xxix]- U. S embassy, forign direct investment, Op.Cit, p1.

★– هذه السنة وما بعدها تقديرات.

[xxx]– قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[xxxi]- International Monetary Fund, **MEXICO 2011 ARTICLE IV CONSULTATION**, IMF Country Report No. 11/249, Washington, D.C, August 2011, **p 1**.**3**

[xxxii]- The World Factbook, *Op.cit.*

[xxxiii]- International Monetary Fund, **MEXICO 2011 ARTICLE IV CONSULTATION**, IMF Country Report No. 11/249, Washington, D.C, August 2011, p 1.4-13.

[xxxiv]- U.S. Embassy, SNAPSHOT U.S. - Mexico Bilateral TRADE, Mexico City 5080.2000 - Economic Section, March 2011, p1.

[xxxv]- https://en.wikipedia.org/wiki/Mexico#cite_note-228 2017-01-01

[xxxvi]- U.S. Embassy, SNAPSHOT U.S. - Mexico Bilateral TRADE, Op.Cit, p1.

[xxxvii]- M. Angeles Villarreal, NAFTA and the Mexican Economy, Congressional Research Service, 3June 2010, p10.

[xxxviii]– الفريدو كويفاس، اليخاندرو ورنر، مرجع سبق ذكره، ص127–128.